

كلام في الموازنة (1) ضريبة القيمة المضافة.. والفجوة بين الجنسين

إعداد: نيفين عبيد
باحثة في قضايا التنمية والنوع الاجتماعي

تسعى هذه القراءة للكشف عن العلاقة الغائبة بين السياسات المالية، وخاصة الضريبية وبُعد النوع الاجتماعي، وبمزيد من التكتيف، هذه الورقة تسعى لمعرفة أثر الضريبة غير المباشرة بالموازنة على النساء، فعلى الرغم من كون علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية، إلا أن سياسات الاقتصاد الكلية ومن ضمنها السياسات المالية دائماً ما تتجاهل الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتداعياتها، وبدلاً من أن تسهم في إحداث العدالة بين فئات المجتمع نجدها تتسبب في اتساع الفجوة بينهم.

ويعد التوصل لرؤية جديدة حول السياسة المالية بغرض تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية بشكل عام، وبين الجنسين بشكل خاص أمر بالغ الأهمية، فبحسب نصائح بعض الاقتصاديين (جودة عبد الخالق -2016) هناك حاجة لضوابط صارمة لتقليل الإنفاق غير الضروري في الموازنة، وتصعيد أولويات مختلفة عما اعتادت عليه الموازنة العامة، بحيث تسهم هذه الأولويات في سد فجوة عدم المساواة، إضافة لفرض ضرائب تصاعدية على أرباح تعاملات سوق المال، والأرباح الرأسمالية، وفرض ضريبة على الثروة. وتبنى سياسات تدريجية أو مرحلية في تقنين الدعم وترشيده لضمان وصوله لمستحقيه، خاصة فيما يتعلق برفع الدعم على الوقود والطاقة، حيث يستلزم الاهتمام بتيسير وسائل النقل العام وهو عامل بالغ التأثير مشاركة النساء في المجال العام سواء في التعليم أو العمل وغيرها.

النظام الضريبي ضرورة للإصلاح الاقتصادي

وتعد النظم الضريبية مدخلاً حيوياً للإصلاح الاقتصادي، حيث تعد الضرائب مصدر حيوي لسد عجز الموازنة في الدولة النامية، فأغلب الدول النامية تعاني بشكل رئيسي من ارتفاع نسبة العجز بموازنتها الوطنية، وهو ما يفيد ارتفاع النفقات في مقابل انخفاض الإيرادات. ويصبح "تعظيم الإيرادات" هو السؤال الشاغل للنظم الحاكمة في تلك الدول.

وغالباً ما تكون "الضرائب" هي كلمة المرور للإجابة عن سؤال الإيرادات، حيث تمثل الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة أحد المصادر الحيوية لإيرادات الموازنة إضافة لمصادر أخرى تتقاسم معها الأهمية، كالتجارات المحلية، ونسب الأرباح، والقروض الخارجية، والتابعات الاقتصادية المترتبة على القرض والتي تتعلق في أغلبها بتقليل الإنفاق عن طريق خفض الدعم.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة – وهي تطوير لضريبة المبيعات في حالة مصر- أحد أشكال الضرائب غير المباشرة والتي يتم تحصيلها من الأفراد مقابل استهلاك السلع والخدمات، وعادة ما تتزايد تحصيل الضرائب غير المباشرة بالدول النامية مقابل تعثر ملحوظ لتحصيل الضرائب المباشرة، لعدد من الأسباب منها ضعف مقدرة المؤسسات المالية بالدول النامية على تحصيل الضرائب المباشرة سواء على الدخل أو من الشركات نتيجة تبنيها لتدخلات معنية بالميزات الضريبية (الإعفاءات) أملاً في تشجيع الاستثمار، إضافة لعجز تلك الدول في تطبيق نظم الضرائب التصاعدية، والتي من شأنها أن تيسر على الدول جمع عائد كبير من الضرائب من الشركات على سبيل المثال بتفاوت حسب المقدرة الإنتاجية والربحية.

ونتيجة لعجز الدول النامية في إحكام تحصيل الضرائب المباشرة على الدخل والشركات، جعلها أقرب لجمع الضريبة غير المباشرة من الأفراد على الاستهلاك، حيث يتساوى الجميع أمام ضريبة الاستهلاك دون النظر لتفاوت في الدخل، ومن هنا اعتبرت الضرائب غير المباشرة، ومنها ضريبة القيمة المضافة نموذج للضرائب التي تفتقد العدالة على أساس طبقي أو نوعي/ جنسري أو عرقي أو جغرافي، وهي من أكثر المصادر الضريبية إسهاماً في الإيرادات حيث مثل عائدتها 45% من إجمالي الإيرادات الضريبية للحكومة المصرية ما بين 2006

إلى 2015، في حين مثلت الضرائب المباشرة من شركات ومنشآت القطاع الخاص 11% فقط من الإيرادات الضريبية، و4% فقط عن الممتلكات العقارية عن الفترة ذاتها؛ (عمرو عدلي- 2017)

ولا يرجع هذا التفاوت بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة فقط لإخفاق الدولة في تطبيق نظم الضرائب التصاعديّة، أو العجز على إحكام تحصيل الضرائب من الشركات والمنشآت الخاصة، وإنما قد يرجع أيضا إلى النظر إلى ضرائب المباشرة عن الدخل والملكية والربح في أطر نظرية بعيدة عن التطبيق، خاصة وقد كشفت بعض الكتابات الاقتصادية عن الحقبة الناصرية وهي الأقرب للسياسات الاقتصادية الاشتراكية إلى التفاوت في الإيرادات الضريبية للدولة منذ الستينات ولصالح الضرائب غير المباشرة من الأفراد عن السلع والخدمات في مقابل أقل من الضرائب المباشرة على الدخل والملكية؛ (محمود عبد الفضيل 1980).

☒ العدالة الضريبية – المعايير والتدخلات الممكنة

يتصدر البحث في موضوع "العدالة الضريبية" عديد من النقاشات في الدول النامية، خاصة مع تضاعف اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات بالدول النامية اثر السياسات الاقتصادية السائدة في تلك الدول؛ ويمكن للسياسة الضريبية أن تحقق قدرا من العدالة إذا ما تم النظر في توزيع الأعباء الضريبية.

وفي هذا الصدد يشير التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي "العدالة الضريبية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر في سبتمبر 2015؛ أن نظم ضرائب الدخل الشخصي في دول الشرق الأوسط غالبا ما تفتقد الطابع التصاعدي، وبالتالي تحظى الشرائح العليا بتخفيض ضريبي لا يراعي تفاوت الدخل، كما تتعثر وتقنن نظم تحصيل الضرائب على الشركات؛ حيث تسن تشريعات الميزات والإعفاء الضريبي؛ وبشكل عام تتصف الإدارة للضرائب غير المباشرة تحديدا في دول الشرق الأوسط بضعف الكفاءة، حيث تفتقد النظر للتفاوت النسبي في الدخل، وبالتالي تصفها عديد من التقارير المتابعة الدولية بعدم العدالة.

وبالتالي أصبح هناك حاجة ملحة لطرح عدد من التدخلات التي تعمل على تأصيل العدالة الضريبية خاصة في دول الشرق الأوسط ذات الواردات الأعلى من النفط، حيث يعد ارتفاع استيراد النفط ومصادر الطاقة مؤشرا حيوي عن احتمالية اكبر لارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول، وارتفاع الأسعار، وتهديد لاستقرار أسواق العمل خاصة في القطاع غير الرسمي ذات العمالة الأكبر من النساء.

☒ توزيع العبء الضريبي كخطوة أولى نحو العدالة الضريبية بين الجنسين

ومن الهام أن نلفت النظر إلى أن التدخلات المقترحة من صندوق النقد الدولي لتحقيق العدالة الضريبية، وان كانت اقتراحات شكلية تفتقد الإلمام بطبيعة الأنماط الاقتصادية والاجتماعية المختلفة السائدة بالدول النامية، إلا أنها أيضا لم تكن الاقتراحات الأحدث من نوعها بغرض تحقيق عدالة ضريبية؛ فقد سبقها عقود اقتراحات تحقق العدالة الضريبية من اقتصاديين مصريين نشرت في مجلة الطليعة الصادرة عن الأهرام في 1975، حيث نشرت اجتهادات اقتصادية "لا تدعو للمساواة المطلقة وإنما لتوزيع الأعباء" حيث رصد أشكال وأنماط عدة من الضرائب الممكن تطبيقها وتحقيق توزيع لعبء الإيرادات الضريبية على الجميع حسب الدخل والملكية ورؤوس الأموال ومنها؛ (1) الضرائب على الدخل العقارية، (2) الضرائب على رؤوس الأموال، (3) الضرائب على الدخل الناتجة من العمل، (3) الضرائب على المهن غير التجارية، (4) الضريبة العامة على الدخل؛ (عادل حسين- 1975).

☒ معايير العدالة الضريبية وإدماج النساء

وبرغم من الأشكال المختلفة من الضرائب الممكن تصنيفها ما بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة، إلا أن هناك معايير إذا ما توفرت في النظم الضريبية تضمن تحقيق ملحوظ للعدالة الضريبية ومنها..،
(1) معيار تحديد العبء الضريبي: حيث يتحمل عبء دفع الضريبة الفرد الذي قام بسداها دون نقل عبئها لفرد آخر، وهو ما تتميز به الضريبة المباشرة. وبالتالي تتطلب العدالة الضريبية أن يسد يتحمل العبء الضريبي الفرد المستفيد مباشرة من العائد أو الدخل.

(2) **معياري ثبات المصدر الضريبي:** فإذا كانت الضريبة على أصول وممتلكات ثروة ثابتة، تعد ضريبة مباشرة، وإنما إذا تداولت الثروة بين أفراد، وتتنوع إنفاقها ففي هذه الحالة ضريبة غير مباشرة؛ وفي هذه الحالة يستلزم صياغة تدخل من شأنه قياس تفاوت امتلاك الثروات أو الاستفادة من الأصول، فعادة ما لا تصل النساء إلى الأصول والممتلكات.

(3) **معياري جهة تحصيل الضريبة:** وهي معيار إداري بحت، غير أنه يلعب دور هام فيما يخص العدالة الضريبية بين الجنسين، ففي الأغلب يتعذر على النساء التعامل مع المصالح والأجهزة الرسمية بشكل عام، إما لأسباب اجتماعية وثقافية تحد من تنقلها، أو لأسباب لوجيستية تتعلق بتيسير تحصيل الضرائب وتيسيرها، أو لطبيعة النسق الاقتصادي التي تشغل فيه النساء النسبة الأكبر كالعامة غير الرسمية وهي عمالة خارج الرصد والتحصيل الضريبي.

☒ نظرة خاصة على الضرائب غير المباشرة من منظور النوع الاجتماعي.

ولأننا في هذه الورقة التحليلية يعنينا التركيز على الضرائب غير المباشرة، باعتبارها أكثر أشكال الضرائب افتقاراً للعدالة على أساس النوع، من الهام أن نرصد الجدول الدائر حول ما تظهره وتخفيه تلك الضرائب من أشكال التمييز ضد النساء؛ (Janet Strosky 1996) ... ومنها.

(1) الضرائب غير المباشرة هي ضرائب لا يشعر بها المواطن لأنها متضمنة في قيمة السلع والخدمات، غير أن هذا التصور وإن ادعى تخفيفاً للعبء إلا أنه يبطن تمييزاً جندياً، فقد تتحمل النساء أعباء أكبر من الضرائب غير المباشرة حسب التفضيل الاستهلاكي للسلع والخدمات، فهو ما يبرز في بعض سلع وخدمات الصحة الإنجابية والتي تعد سلع غير أساسية تخضع جميعها لضريبة المبيعات، ومن بعدها ارتفاع سعرها اثر تزايد قيمة استيراد بعض المواد الضرورية لإنتاجها في حالة إعفائها الضريبي من القيمة المضافة، ويمكن بالمثل النظر لسلع التبغ والدخان للرجال.

(2) سهولة إحكام الرقابة في تحصيل الضرائب غير المباشرة، حيث يتم جمعها من الصناعيين والمنتجين وهذا أيضاً تصور يفتقد العدالة الجندرية، حيث يتجاهل أثر هذا النوع من الضرائب على سياسات العمل في مجال الصناعة والتجارة، وتفضيل أصحاب العمل في هذه الحالة لتشغيل النساء عن الرجال أو العكس، حسب قدرة أي منها على تحقيق ربح أعلى بتكلفة أقل، في بعض الحالات قد تحظى النساء بفرص عمل أكبر ولكنها في النهاية مشروطة برخص العمالة النسائية والتخلي عن شروط عمل آمنة خاصة في قطاع صناعات التصدير، أو الصناعات المرتبطة بالتجارة الحرة.

(3) الضريبة غير المباشرة تتسم بالمرونة وتعكس رواج اقتصادي، وهذا أيضاً تصور غير دقيق عن الضرائب غير المباشرة، فحسب عديد من الأدبيات تعتبر الضرائب غير المباشرة هي الوعاء الأكبر للإيرادات الضريبية نتيجة تعثر التحصيل الضريبي من الشركات والمنشآت الخاصة، وبالتالي تأتي الضريبة غير المباشرة في إطار زيادة العبء على الأفراد وليس العكس، كما تتفاوت الأفراد على حسب الطبقة والنوع والعرق والتوزيع الجغرافي في أنماط تفصيلاتهم الاستهلاكية وبالتالي ليس بالضرورة اعتبار الضرائب غير المباشرة مؤشراً على الرواج الاقتصادي أو الرفاهة.

☒ النساء كعاملات مُنتجات؛ والضرائب غير المباشرة

علينا لفهم بنية الاقتصاد ودراسة أوضاع النساء فيه، أن ندرس أي المجالات أو القطاعات التي تحظى بتشغيل أعلى للنساء؛ هل هي مجالات الصناعة أم الزراعة أم الخدمات؟!؛ حيث يختلف كل قطاع عن الآخر في طبيعة توظيف وتشغيل النساء فيه، كما تتفاوت الأجور والدخل من قطاع لآخر. وأيضاً تتفاوت كثافة العمالة النسائية في القطاعات المختلفة من بلد لآخر؛ ففي الأغلب وحسب ما أتيج من إحصاءات تشغل النساء في مصر نسبة كبير في قطاع العمل غير الرسمي، وهو الأقرب لطبيعة أعمال زراعية موسمية، أو تجارية صغيرة كالبائعات الجائلات؛ وفي المقابل تقل نسبة تشغيل النساء في الصناعات المركبة، أو انتظامهن في مهن ذات طابع وظيفي مستدام في القطاع الخاص.

وهو ما ينعكس على طبيعة الدخل، ففي حالات الاشتغال في قطاع العمل غير الرسمي، يتعذر رصد دخل منتظم ومتصاعد للعاملات فيه، وبالتالي تهتمش النساء في هذا القطاع عن دفع ضرائب مباشرة من الدخل، ويصبح المنفذ الوحيد لتحصيل الضرائب هو الضريبة غير المباشرة، وفي الأغلب تكون ضريبة القيمة المضافة على الخدمات والسلع. وهنا علينا أن نلفت النظر لأمران؛ الأول: تفاوت الدخل بين الجنسين في مجال العمل في القطاع غير الرسمي، فلا زالت عمالة النساء هي الأرخص لأسباب مجتمعية وثقافية، والثاني: طبيعة التقضيلات الاستهلاكية المختلفة بين الجنسين، والتي قد تعرض النساء بحكم طبيعتها الإنجابية لدفع ضرائب إضافية على سلع وخدمات تخصصهن دون الرجال كالإنفاق على وسائل منع الحمل، ومستلزمات الصحة الإنجابية، وعلاجات النساء والولادة؛ وأي سلع وخدمات وقائية أو حمائية من العنف الجنسي سواء كان داخل الأسرة أو خارجها. (Sharia Gane 2015).

☒ النساء في مجال التجارة الحرة ؛ والضرائب غير المباشرة

عادة ما تشغل النساء في الدول النامية نسبة من العمالة في مجال التجارة الصغيرة، حيث يشتغل بائعات جائلات أو دلالات، وهو ما يتطلب حرية في التنقل وتوفير سبل من المواصلات والتنقل الآمن، وهو ما يعرض النساء للمساهمة بشكل أكبر في تكاليف التنقل في حالة ارتفاع سعر الطاقة والوقود، وهو ما يعد إسهام في ضرائب غير مباشرة من حساب التكاليف لبعض السلع والخدمات المهمة في مجال العمل في التجارة، ولا يفتنا أن نذكر أن هناك معدلات مرتفعة من العنف الجنسي ضد النساء المشتغلات في مجال التجارة، خاصة لو تصادف العمل في مناطق حدودية أو مناطق ذات نزاع مسلح.

ايضا هناك مخاطر تتعرض لها النساء المشتغلات في مجال التجارة الحرة تتعلق بالتهرب التجاري أو التهرب الضريبي، وخاصة العاملات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتناقل البضائع عبر الحدود وفقا لضرائب جمركية، قد تعجز بعد النظم على إحكامها عبر الحدود، أو تعمل النساء على الإفلات منها وفي كلا الحالتين تتعرض النساء بشكل مضاعف للغرامة أو الحبس.

☒ النساء كمستهلكات للسلع والخدمات؛ الأكثر جباية لضرائب غير المباشرة

تدفع ادوار الرعاية المنزلية النساء أن يكونوا الأكثر إقبالا على شراء السلع والخدمات، وبالتالي يصبح الأكثر جباية لضرائب غير المباشرة، أو ما هو متعارف عليه بضريبة القيمة المضافة، وأمام ارتفاع الأسعار من ناحية، وضيق الدخل من ناحية أخرى، يصبح لتغليب الثقافات السائد في أنماط الاستهلاك فرصة أكبر، حيث تزداد ممارسة عادات التمييز بين الجنسين سواء على مستوى التغذية، أو المتابعة الصحية، أو الوصول للدواء، والتنقل الآمن، والتردد المنتظم على خدمات التعليم والصحة.

☒ النساء كدافعات للضرائب

ومن الهام أن نرصد أن النساء كدافعات للضرائب معرضات بشكل أكبر لثلاث ممارسات تمييزية على مستوى تحصيل الضريبة، (1) فهن الأكثر استهدافا من تمييز معلن أو مبطن من الضرائب بأنواعها المختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، حيث تمثل النساء العمالة الأرخص والأقل أمانا في قطاع العمالة غير الرسمية. (2) كما قد يكون إسهام النساء في الضرائب غير مرصود، فأغلب النساء عاملات في مجالات تفتقد البيانات والرصد الرسمي نتيجة عملهن في مجالات غير رسمية، كما يقمن بأعمال غير مدفوعة الأجر وغالبا لا ترصد تكاليفها. (3) وأيضا تعد النساء الأكثر عرضة لتهميش والتسريح من العمل إذا ما توفرت عمالة أكفأ وأقوى. وبالتالي يعد سوق العمل وطبيعة الأجر من أهم مؤشرات القياس للعدالة الضريبية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

☒ نحو إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية عامة؛ والضريبة خاصة.

فشلت سياسات الاقتصاد الكلية في دعم وتقديم المساواة بين الجنسين بسبب محايدة تلك السياسات تجاه قضايا النوع الاجتماعي، وبالتالي تحتاج سياسات الاقتصاد الكلية أن توسع من أهدافها بما يشمل أهداف اجتماعية،

توسيع نطاق أهداف السياسة المالية والنقدية لتحقيق فرص عمل لائق وتعبئة موارد الاستثمار، وتقديم خدمات اجتماعية، وإتاحة قنوات للمشاركة في صناعة القرار لكل من منظمات المجتمع المدني والحركات النسائية. وعلى مستوى السياسات المالية، أصبح هناك توجه لتحسين خدمات الحماية الاجتماعية، وتحديدًا حماية الوظائف وخلق فرص من التوظيف جديدة من خلال تطبيق الالتزامات الضريبية، وإعادة ترتيب أولويات الموازنة، والاتجاه للإقراض الدولي والمساعدات الإنمائية.

أولاً: تفعيل الحق في التنظيم لإرساء حقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية.

تتطلب تحقيق حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين قدراً كبيراً من التضامن وتمويلاً جماعياً أحد أشكاله إقرار نظام الضرائب التصاعدي، كما يتضمن تبنى سياسات اجتماعية جامعة للفئات الأكثر تعرضاً للفقر مثل تبنى شبكات للتأمين سواء على مستوى الصحة أو التعليم. ومن الهام أيضاً الإشارة لضرورة رفع وعي النساء أنفسهن بالحقوق ودعم جهودهن في التنظيم والمطالبة بالحماية الاجتماعية، وقد يكون تشكيل الاتحادات النسائية والحركات النسائية بمثابة مؤشرات لتحسين البنية التشريعية والقانونية لحماية النساء، بدأ بتبني تشريعات عادلة على مستوى الأسرة، ومواجهة العنف ضد النساء وقوانين تضمن الوصول للخدمات والحماية وغيرها، وقد يكون التنظيم هو السبيل لتحديد المطالب وتبني حملات الدعوة وكسب التأييد بين أطراف صناعة القرار المختلفة.

ثانياً: وضع أجندة عامة لإدماج بعد النوع الاجتماعي وتحديد على مستويات العمل والدخل.

حسب (تقرير الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة الأخير حول "التحولات الاقتصادية – وإحقاق الحقوق") تم بالفعل اجتهاد لوضع عدد من أولويات للوصول للعمل اللائق، وتحقيق سياسات اجتماعية واقتصادية كلية تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين، غير أن هناك تفاوت في مدى قدرة والتزام الدول النامية بالشروط الواجبة لتحقيق المساواة حسب خصوصية أوضاعها ومساراتها السياسية وغيرها.

☒ أولويات ضمانة إدماج بعد النوع الاجتماعي في مستوى العمل والدخل ..،

يعد العمل هو السبيل الوحيد لتأمين سبل العيش، ولكن هناك تراجع كبير يخص توفير فرص العمل اللائق، مما يصعب معه الفرار من الفقر. ومن المؤكد ان تدهور أوضاع العمل يرجع بشكل رئيسي لفشل السياسات الاقتصادية المتبعة وهو ما يفرض علينا تبنى تدخلات عاجلة لتحسين أوضاع العمالة من الجنسين، ومن ضمن هذه التدخلات التالي

(1) وضع سياسات كلية تنعش الاقتصاد، وتوجد فرص للعمل بدلا عن انحصار الرؤية في تقليل معدلات التضخم وحدها.

(2) الاستثمار في الخدمات العامة لإيجاد فرص عمل أفضل كالصحة والتعليم ورعاية الاطفال والمسنين وتحسين قطاع الزراعة.

(3) زيادة الاستثمار في البنية التحتية كتحسين وسائل المواصلات وبناء الطرق والتمهيد لأسواق آمنة وتحسين فرص التدريب والقروض المدعومة.

(4) إشراك المرأة العاملة في صناعة القرار في البيئات الحضرية من أجل إيجاد بيئة عمل آمنة ومجهزة للعمل في المدينة.

(5) تشجيع تسجيل الملكية المشتركة للأراضي، وزيادة إمكانية وصول المزارعات الصغيرات للأسواق.

المراجع

- (1) [عبد الخالق جودة؛ الإجراءات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية 2014](#)
- (2) [عبد الخالق جودة؛ رؤية جديدة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في مصر 2016.](#)
- (3) [عدي عمرو؛ العدالة الضريبية قضية مؤسسات لا سياسات 2017](#)
- (4) [قائمة السلع المعفاه ضريبياً.](#)
- (5) عبد الفضيل محمود؛ مصر بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي 1980
- (6) [عدي عمرو؛ "تقيف" برنامج الصندوق على احتياجات مصر 2017.](#)
- (7) [عبد الخالق جودة؛ الانفاق مع الصندوق والبدل الأفضل 2016](#)
- (8) [صندوق النقد الدولي؛ تقرير العدالة الضريبية في الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015](#)

- (9) [حسين، عادل؛ لا نطالب بالمساواة المطلقة وإنما بتوزيع العبء – مجلة الطبيعة، مؤسسة الاهرام 1975.](#)
- (10) [أحمد، نصر أبو العباس؛ التنسيق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة – المؤتمر الضريبي الرابع 1998.](#)
- (11) [الشبكة العربية للمنظمات العاملة في مجال التنمية؛ حالة الأنظمة الضريبية – مصر وتونس](#)
- (12) [السلع الصحية والنساء – المنصة](#)
- (13) [العدالة الضريبية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا](#)
- (14) [العدالة الضريبية مشكلة مؤسسات وليست سياسات – عمرو عدلي](#)
- (15) [من اجل موازنة لا تقتل](#)
- (16) [تقرير منظمة الصحة العالمية عن حالة حقوق الإنسان والحد من الفقر – حالة مصر](#)
- (17) [تقرير الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة UNDP "تحويل الاقتصاد- وإحقاق الحقوق" - 2016](#)
- (18) [Strosk, Janet, Gender basis in tax system 1996.](#)
- (19) [Gans, Shrina A Study of Gender Pricing: The price of being female consumer – 2015](#)